العليا أمرا للمستشار القانوني للحكومة للمثول أمامها، وتقديم تبريراته عن عدم السماح لمحرري صحف الفجر والشعب والطليعة التي تصدر في القدس الشرقية من القيام بأعمالهم الصحافية. ومن المعروف أن الصحافيين قد تسلموا أوامر إقامة جديدة في قراهم بمنطقة رام الله (المصدر نفسه، ٢و٣/١٢/١٩٨٠). كما فرضت سلطات الاحتلال الإقامة الجبرية على السيد علي ياسين المخاوزه، رئيس المجلس المحلي في الظاهرية في محافظة الخليل؛ حيث حظرت عليه مغادرة القرية بدون اذن مسبق من سلطات الحكم العسكري. كما فرضت الاقامة الجبرية على خالد العوض، رئيس بلدية تباطية المنتخب، وعلي المحامي زهير الريس من مدينة غزة (وفا، ٩/١٢/١٩٨٠). كما أبلغ الحاكم العسكري لمنطقة بيت لحم، أمين سر نقابة عمال بيت لحم ونائب رئيس بلديتها، جورج حزبون بقرار فرض الإقامة الجبرية عليه لمدة ستة أشهر.

ومن جهة ثانية، أصدرت محكمة عسكرية صهيونية في مدينة غزة حكما بالسجن لمدة ١٦شهراً على الشاب الفلسطيني مدحت أبو زيد البالغ من العمر ١٧عاما من سكان مخيم جباليا؛ وذلك بتهمة الانتماء للثورة الفلسطينية. كما أصدرت المحكمة العسكرية في مدينة نابلس عدة أحكام تقضي بتغريم عدد من الشبان والطلاب بغرامات مالية تتراوح بين أربعة الاف وثمانية الاف شاقل بدعوى رشق الحجارة على قوات الاحتلال ووسائل النقل العسكرية (المصدر نفسه، ٢/١٢/١٩٨٠). وحكمت المحكمة العسكرية في مدينة رام الله على المواطن الفلسطيني صقر عبدالعزيز سالم من مدينة بيت لحم، بالسجن لمدة خمس سنوات، بتهمة الانتماء لحركة فتح، والتدرب على السلاح ومقاومة سلطات الاحتلال (المصدر نفسه، ٩/١٢/١٩٨٠). وأصدرت المحكمة العسكرية في غزة، حكما ضد أربعة طلاب تتراوح أعمارهم بين ١٦و١٨ عاما، كانوا قد اعتقلوا أثناء المظاهرات الطلابية الأخيرة التي شهدها القطاع. وكذلك حكمت المحكمة نفسها على كل من سمير سعيد عبد وعماد الصفطاري وكامل كمال بالسجن لمدة عشرة أشهر بدعوى التحريض ضد الاحتلال والمشاركة في هذه المظاهرات. كما حكمت على الطالب ياسر شعت بالسجن لمدة ستة أشهر بدعوى الاشتراك في المظاهرات المناهضة للاحتلال (المصدر نفسه، ٥/١٢/١٩٨٠).

وفي رام الله، فرضت السلطات الاسرائيلية غرامة قدرها ألف شاقل على أولياء أمر كل طالب يشارك في التظاهرات المعادية لإسرائيل، وهددت السلطات باتخاذ اجراءات أشد عنفا في المستقبل. وأصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في رام الله حكما بسجن الطالب عثمان عوديات لمدة شهر، وغرّمته مبلغ أربعة آلاف شاقل بسبب مشاركته في عمليات الاحتجاج الطلابية. كما أصدرت أحكاما مشابهة على الطلبة هاني حسين اسطنبول وهاني نور الدين وأمين دبور وامال أحمد وسهام منير رشحه وابتسام منير رشحه. كما حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية في نابلس على أحد عشر طالبا فلسطينيا بدفع غرامات تتراوح بين ٥آلاف و١٧الاف شاقل، وذلك بسبب مشاركتهم في تظاهرات ضد إسرائيل (السفير، ١٢/١٢/١٩٨٠).

وقد بدأ المعلمون الفلسطينيون في الضفة الغربية، إضرابا تصاعديا عن العمل، احتجاجا على الممارسات العنصرية الإرهابية ضد المدرسين والطلبة، واستنكارا للتدخل السافر في الشؤون التعليمية الأكاديمية في الأراضي المحتلة. وورد أن أكثر من خمسة آلاف معلم أعلنوا أنهم سيتفذون إضرابا مفتوحا في حال استمرار التدخل العدواني السافر في الشؤون التعليمية، وفي حال الاستمرار في إعتقال المدرسين والطلبة وتقديمهم لمحاكمات صورية بدعوى مشاركتهم في المظاهرات الاحتجاجية الأخيرة. (وفا، ١٤/١٢/١٩٨٠). كما أقدمت سلطات الاحتلال على هدم ستة منازل في قرية عرب المناصرة القريبة من الخليل بدعوى إقامتها بدون ترخيص. هذا، وقد أقام أصحاب المباني المهدمة بعض الخيام على أنقاض منازلهم، في حين اعتقلت قوات الاحتلال عددا منهم لمعارضتهم قرار الهدم (المصدر نفسه، ١٠/١٢/١٩٨٠).

وقد كشف مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، في الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء، أن رئيس المخابرات الاسرائيلية، إبراهام أحيتوف، وهي المرة الأولى التي يعلن فيها عن اسمه، قد